النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

ورقة قانونية
وحدة المساعدة القانونية

إجراءات جديدة لترخيص ممارسة المهن من المنزل للسوريين في الأردن

ARDD
تشرين الثاني/ نوفمبر
2019

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

إجراءات جديدة لترخيص ممارسة المهن من المنزل للسوريين في الأردن

ورقة قانونية

وحدة المساعدة القانونية

تشرين الثاني/ نوفمبر 2019

إجراءات جديدة لترخيص ممارسة المهن من المنزل للسوريين في الأردن

نبذة

تطرح هذه الورقة موضوع التعليمات الجديدة الصادرة في العام 2017، والتي تسمح بممارسة مهن معينة من المنزل، ومدى تأثيرها على مشاركة المرأة اللاجئة الاقتصادية في العمل المنزلي وتمكينها اقتصاديًا، وتتناول الورقة أيضًا موجز التطور الذي خضعت له هذه التعليمات، والكيفية التي صارت تخاطب من خلالها اللاجئين السوريين واللاجئات منهن على وجه التحديد. كما توضح شروط تسجيل هذه الأعمال وإجراءاتها، والتحديات الناتجة عن ذلك، إضافة لمناقشة التحديات العامة والتوصيات المتعلقة بها.

تسعى منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) من خلال برامجها وخدماتها لإقامة مجتمع ديمقراطي يتمتع فيه الجميع بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بصرف النظر عن أوضاعهم وخلفياتهم، بمن فيهم اللاجئون السوريون.

وتولي منظمة النهضة (أرض) اهتمامها بقطاع العمل خصوصًا فيما يتعلّق بمشاركة المرأة اللاجئة الاقتصادية، ولهذا تهدف من خلال الخدمات التي تقدمها سواءً أكانت قانونية أو غيرها إلى تعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية ودعمها والسعي لإزالة كل التحديات التي تؤثر على مشاركة المرأة اللاجئة في سوق العمل، ومشاركتها الاقتصادية ككل.

ومن ضمن مساعيها في هذا الصدد، إعداد الدراسات والأبحاث، وعقد ورشات التوعية القانونية، وتقديم الاستشارات القانونية، والدعم، والمناصرة لتحسين مشاركة المرأة الاقتصادية وإيجاد بيئة آمنة لذلك تخلو من التمييز الجندري. كما تسعى منظمة النهضة (أرض) على الدوام لبيان الرأي حول كل المبادرات والقرارات التي ترى فيها أنها تؤثر على مشاركة المرأة الاقتصادية سواءً بالإيجاب أو السلب.

بيان المشكلة

شكّل استقبال الأردن للاجئين على مر السنوات الماضية والتي كان آخرها أزمة اللجوء السوري تحديًا لا يستهان به من حيث في الموازنة بين الحقوق والواجبات في سياق القوانين الدولية والوطنية كما انعكست محدودية الموارد والتحديات الاقتصادية التي تواجه الأردن ككل والمجتمعات المضيفة بدورها سلبًا على اللاجئين المتواجدين على الأراضي الأردنية، إذ أنهم يعدون أكثر الأشخاص تأثّرا بهذه التحديات وفي ظل ضعف التمويل الموجه من المجتمع الدولي للاجئين في الأردن وأو التمويل المشروط والمبني على مشاريع معيّنة.

وتدفع هذه التحديات الاقتصادية، وضعف فرص التمويل المباشر بكثير من اللاجئين للبحث عن عمل وهو أمرٌ يزيد من التحديات الاقتصادية في ظروف تشهد ضعف توفّر فرص العمل وارتفاع نسب البطالة عن غيرها من السنوات. إنّ هذا الأمر قد أثر سلبًا على مشاركة المرأة الاقتصادية، كما يضيف سببًا آخر إلى تلك التي تمنع عمل المرأة مثل التفرغ للمنزل والأطفال، والنظرة المجتمعية، والتمييز بالأجور، وغيرها من الأسباب.

دعم حق النساء اللاجئات في التمكين الاقتصادي

ترى منظمة النهضة (أرض) أنّ صدور قانون السماح بممارسة مهن معينة من المنزل والذي صدر عام 2017 بموجب تعليمات توضح هذا القرار، هو أمر ذو أهمية في تخفيف التحديات التي تواجه عمل المرأة والمساهمة في تحسين مشاركة المرأة الاقتصادية حيث يسمح لها بممارسة مهن معينة من المنزل لتتمكن من الموازنة بين مهنتها وبين واجباتها الأسرية التي لطالما اعتبرت من أكبر التحديات التي تمنع المرأة من ممارسة الأعمال المختلفة.

وتؤكد منظمة النهضة (أرض) أنّ للنساء دورًا مهمًا يتبلور بشكل واضح في أوقات الأزمات والحروب على وجه الخصوص، حيث أثبتت المرأة بشكل عام والمرأة اللاجئة بشكل خاص قدرتها على النجاح في مزاولة العمل المنزلي مما ساعدها على تحقيق مردود مالي يساهم-على قلته- في دخل الأسرة وقد يكون مصدر الدخل الرئيسي لها وللعائلة.

ويمكن النظر إلى تنظيم هذا النوع من المهن وإصدار تعليمات جديدة لترخيص ممارسة مهنة من المنزل للسوريين بهدف تنظيمه بشكل رسمي على أنه فرصة لإشراع الأبواب للنساء لتحقيق دخل أفضل، وفتح المجال أمامهن لتحسين فرص زيادة الدخل الناتج عن هذا النوع من العمل من خلال فتح أسواق وآفاق جديدة تدعم عملهن من المنزل.

تعليمات العمل المنزلي الجديدة في الأردن

حددت التعليمات الجديدة إجراءات منح الترخيص وشروطها والتي جاء من ضمنها أن يمتلك الشخص طالب الترخيص مؤسسة فردية و/أو أن يكون شريكًا في شركة مسجلة حسب الأصول لدى دائرة مراقبة الشركات تتضمن غاياتها المهن التي يُسمح بممارستها من المنزل، بالإضافة إلى العديد من الشروط التي تتعلق بطبيعة المهنة، ومساحة المنزل، وموافقة صاحب المنزل وغيرها من الشروط.

سعيًا وإيمانًا من منظمة النهضة (أرض)، بأنّ مثل هذه التراخيص تعد فرصة مهمة لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل والاقتصاد ككل، والمرأة السورية اللاجئة على الأخص، فيما يلي موجز التطور الذي تم على هذه التعليمات، وكيف أصبحت تُعنى بالسوريين والمرأة السورية بشكل خاص، كما توضح هذه الورقة شروط وإجراءات التسجيل، والتحديات الناتجة عن ذلك، بالإضافة إلى التحديات العامة والتوصيات.

موجز حول تطور تعليمات منح ترخيص ممارسة المهن من المنزل وإجراءات التسجيل وتحدياتها

أولًا: إنّ وجود شرط لمنح الرخصة للشخص الطبيعي بموجب شهادة تسجيل مؤسسة فردية أو شهادة تسجيل شركة كما ورد بنص المادة 6/ب من التعليمات، يمثّل تحديًا كبيرًا لغير الأردنيين، لا سيما أنّ تعليمات دائرة مراقبة الشركات لا تسمح لغير الأردني بتملّك مؤسسة فردية إلا إن كان يعمل بصفة مستثمر وضمن فئات ومجالات وغايات محددة تختلف عن المجالات التي يسمح بممارستها من المنزل.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إذا ما رغب اللاجئ سوري الجنسية بتسجيل شركة (تضامن و/أو مسؤولية محدودة)

فإنه يشترط أن يكون هنالك شريك أردني يملك 50% من رأس مال الشركة الأمر الذي يجعل الحصول على الرخصة مستحيلًا بالنسبة للاجئين السوريين، وبالتالي فإنّ وجود شرط تسجيل شركة أو مؤسسة فردية يعتبر عائقًا يحول دون الحصول على الرخصة وممارسة أنواع مهن معينة من المنزل في ظل كون الأغلبية من السوريين -سواءً أكانوا لاجئين أو طالبي لجوء أو غير مسجلين- يمارسون بعض المهن من المنزل مثل المطابخ الإنتاجية، والخياطة، والحرف اليدوية، وغيرها من المهن البسيطة. يعد ما سبق واحدًا من الأمور التي حالت دون تقدم السوريين لطلب الحصول على الرخصة.

ثانيًا: وفي أواخر عام 2018 ولغايات تنفيذ المؤشر رقم 15 المتعلق بالأعمال التجارية المنزلية السورية ضمن مؤشرات المنحة النقدية الأمريكية لدعم الموازنة لعام 2018، أصدرت رئاسة الوزراء قرارًا ينص على السماح للسوريين بتملك الشركات لغايات العمل من المنزل للتشجيع على الحصول على الترخيص المطلوب وتسهيله وفقًا للإجراءات القانونية.

حدد القرار بذات الوقت القطاعات التي أجاز بها العمل من المنزل والتي تمثلت بقطاعات تحضير الأطعمة، والحرف اليدوية، والخياطة، وذلك من خلال تسجيل مشروع مملوك لهم بنسبة 100% دون شريك أردني سواء داخل المخيمات و/أو خارجها، بالإضافة إلى الشروط السابقة التي وردت في تعليمات ترخيص ممارسة المهن من المنزل.

ولغايات تطبيق القرار، فقد حددت دائرة مراقبة الشركات الإجراءات وأنواع الشركات التي يسمح بتسجيلها للسوريين على أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة تضامن أو المؤسسات الفردية فقط.

وفيما يلي، نبّين الإجراءات المطلوبة لكل نوع من أنواع الشركات التي يسمح بتسجيلها وكذلك التحديات التي يواجهها كل منها:

- إجراءات التسجيل بالنسبة لنوعي الشركات (تضامن ومسؤولية محدودة)

إجراءات التسجيل المشتركة بين شركة التضامن والمسؤولية المحدودة:

- التقدم بطلب لتسجيل الشركة من خلال نموذج عقد التأسيس الخاص بتسجيل الشركات، وتعبئة البيانات الأساسية من حيث أسماء الشركاء ورأس مال الشركة ونوعها وغاياتها. يجب أن تكون الغايات من ضمن تلك التي شملها قرار رئاسة الوزراء وهي المطابخ الإنتاجية، والخياطة، والحرف اليدوية. يستخدم هذا النموذج لكل من النوعين.
- يتوجب حضور الشركاء لغايات التوقيع على محضر التأسيس أمام الموظف المختص والمصادقة من قبله على توقيع الشركاء و/أو التوقيع في حضور محامٍ.
- اختيار اسم مناسب للشركة.
- لغير الأردنيين، فإنه يتوجب الحصول على موافقة أمنية من وزارة الداخلية لغايات تسجيل الشركة، لذا تقوم دائرة مراقبة الشركات بإرسال طلب التسجيل مع كافة مرفقاته إلى وزارة الداخلية لبيان الرأي في هذا الطلب، ويستغرق هذا الإجراء ما يقارب خمسة عشر يوم عمل.
- الوثائق المعتمدة للسوريين لغايات تسجيل الشركة في كلا النوعين هي جواز سفر ساري المفعول أو بطاقة الخدمة الخاصة بالجالية السورية في الأردن والصادرة عن وزارة الداخلية.

- إجراءات خاصة بالشركة ذات المسؤولية المحدودة:

- يجب أن يكون الاسم مناسبًا ويستمد من غاياتها ويضاف لها عبارة ذات مسؤولية محدودة.
- في الشركات ذات المسؤولية المحدودة، فإنه بعد تقديم نظام التأسيس تصدر موافقة مبدئية بشرط إيداع نصف رأس المال المحدد من قبل الشركاء بحساب بنكي وتزويد دائرة مراقبة الشركات بشهادة خطية من البنك بذلك، ثم بعد توريد الكتاب يتم صدور القرار النهائي بالموافقة على تسجيل الشركة.
- تحديد رأسمال الشركة بحيث لا يقل عن ألف دينار إلا إذا أوجبت تشريعات أخرى زيادته وبيان حصة كل شريك.
- تحديد إن كانت الشركة تدار بواسطة مدير أو هيئة مديرين، ويجب تحديد عدد هيئة المديرين إن تم اختيارها بحيث لا تقل عن (2) عضوين ولا تزيد عن (7) سبعة أعضاء، ويجوز أن يكون المدير أو هيئة المديرين من الشركاء أو الغير ويحدد ذلك.
- يتوجب تحديد وتعيين مدقق حسابات للسنوات المالية للشركة، وبالتالي يتوجب عند التسجيل تزويد موظف الدائرة باسم مدقق حسابات ورقم المزاولة لمهنة التدقيق.
- يمكن أن تكون الشركة ذات المسؤولية المحدودة مملوكة ومسجلة بشريك واحد.
- يتوجب بعد التسجيل عمل محاضر اجتماع للهيئة العامة وتحديد المفوضين بالتوقيع، ويتكر هذا الأمر كل عام، بالإضافة إلى أنه لا بد من إيداع ميزانيات سنوية كل سنة لدى دائرة مراقبة الشركات.

الرسوم الواجب دفعها في الشركات ذات المسؤولية المحدودة:

- (3) بالألف من قيمة رأسمال رسوم طوابع.
- (2) بالألف من قيمة رأس المال رسوم تسجيل على أن لا تقل الرسوم عن 250 دينار.
- (15) دينار أجور نشر.
- (10) دينار رسوم إصدار شهادة.
- (10) دنانير إيداع عقد التأسيس والنظام الأساسي، و(10) دنانير ثمن النموذج المعتمد لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة.

بحيث يصل الحد الأدنى للرسوم إلى 350 دينار أردني.

في الشركات ذات المسؤولية المحدودة، فإنه لا يشترط أن يكون الحد الأدنى للشركاء اثنين حيث لا يوجد ما يمنع قانونًا أن يكون الشريك واحدًا فقط.

- إجراءات خاصة بشركات التضامن:

- تتألف شركة التضامن من عدد من الأشخاص الطبيعيين لا يقل عن اثنين ولا يزيد على عشرين.
- يكتسب الشريك في شركة التضامن صفة التاجر، ويعتبر ممارسًا لأعمال التجارة باسم الشركة.
- يتألف اسم شركة التضامن من أسماء جميع الشركاء فيها، أو من لقب أو كنية كل منهم، أو من اسم واحد أو أكثر منهم أو لقبه، على أن تضاف في هذه الحالة إلى اسمه أو و أسمائهم عبارة (وشركاه) أو (وشركاهم) حسب مقتضى الحال، أو ما يفيد معنى هذه العبارة، ويجب أن يكون عنوان الشركة متفقًا دائمًا مع هيئتها القائمة.

الرسوم الواجب دفعها في تسجيل شركات التضامن:

- رسوم تسجيل 25 دينار.
- طوابع حسب رأسمال الشركة 3 بالألف.
- طلب التسجيل 10 دينار.
- إصدار شهادة 10 دينار.

إجراءات خاصة بتسجيل المؤسسات الفردية:

يعتبر هذا النوع هو من أيسر إجراءات التسجيل واقلها تعقيدا بين أنواع تختلف عن الشركات بالمعنى العام من حيث المتطلبات والرسوم وإجراءات قبل وبعد التسجيل وهي لا تتطلب شروط كثيرة كباقي الأنواع المبينة أعلاه ومن خلالها يستطيع الشخص الحصول على سجل تجاري وفقا لمتطلبات اصدار ترخيص لممارسة مهنة من المنزل وإننا نرى أن قرار السماح للاجئين السوريين تسجيل مؤسسات فردية تعتبر خطوة مهمة في تسهيل إجراءات الحصول على رخصة ممارسة مهن من المنزل وتتطلب إجراءات تسجيل مؤسسة فردية بما يلي:

- الحضور شخصيا الى وزارة الصناعة والتجارة وتعبئة النموذج المخصص لذلك.
- لا تتطلب المؤسسات الفردية وجود شريك.
- لا تتطلب المؤسسات الفردية إيداع راس مال ولكن يتطلب تحديد راس المال.
- لا تتطلب المؤسسات الفردية تقديم ميزانيات ومحاضر اجتماع سنوية.
- تتطلب المؤسسات الفردية عند التسجيل تحديد الغايات.
- ترتبط المؤسسات الفردية بشخصية مؤسسها.
- يعتمد جواز السفر فقط كوثيقة تعريفيه لغايات إجراءات التسجيل.
- بعد تقديم الطلب تتطلب الإجراءات الحصول على الموافقة وزارة الداخلية.

الرسوم:

الرسوم هي فقط 35 دينار تدفع في وزارة الصناعة والتجارة.

- إجراءات التقدم للرخصة أمام الأمانة و/أو البلديات:

بعد إتمام إجراءات تسجيل الشركة والحصول على سجل تجاري، يستطيع الشخص بعدها استكمال إجراءات الحصول على رخصة من أمانة عمان أو البلديات وفقا للإجراءات التالية:

أ. يُقدم طلب الحصول على الرخصة إلى الأمين على النموذج المعتمد لهذه الغاية مرفقًا بالمستندات والبيانات المطلوبة.

ب. على مقدم الطلب أن يكون مستوفيًا لشروط ومتطلبات ترخيص مزاولة المهن المماثلة لما هو معمول به في الأمانة.

ج. على مقدم الطلب أن يقدم تعهدًا بالسماح لموظفي الأمانة بالقيام بالإجراءات اللازمة للتفتيش على المنزل وفقًا لما هو متبع في ترخيص المهن المماثلة في المناطق ذات التنظيم التجاري وذلك لأغراض الترخيص والتجديد وللتحقّق من الشكوى.

د. لا تمنح الرخصة لمقدم الطلب إلا إذا توافرت به الشروط التالية:

1- أن يكون مقيمًا في نفس المنزل المطلوب ترخيص ممارسة المهنة من داخله وإرفاق ما يثبت ذلك.

2- أن يقدم ما يثبت أنه مالك أو مستأجر للمنزل المنوي مزاولة المهنة فيه، أو أنه أحد أفراد عائلة المالك أو المستأجر القاطنين معه وأن يرفق ما يثبت ذلك، وأن يرفق موافقة مالك العقار الخطية على استعمال المنزل لغايات ممارسة المهنة المطلوب ترخيص مزاولتها إذا ما كان المنزل مستأجرًا.

3- أن لا يكون حاصلًا على أي رخصة مهن أخرى.

4- إذا كان مقدم الطلب إحدى الشركات المنصوص عليها في المادة (6/ب) من هذه التعليمات، فيجب أن تحدد مكان الرخصة في منزل أحد الشركاء على أن تتوافر فيهما الشروط الواردة في البنود (1 و2 و3) من هذه الفقرة.

- اشتراطات اعتماد المهن للعمل من داخل المنزل:

يشترط في المهن التي يتم تحديدها ما يلي:

أ. أن لا تتطلب ممارستها استخدام معدات، أو القيام بعمليات تصنيع أو إنتاج أو تقديم خدمة من شأنها إحداث ضجيج، أو اهتزاز، أو وهج، أو دخان، أو غبار، أو رائحة أو تأثير كهربائي أو مغناطيسي، وأن لا يكون لها تأثير سلبي على الجوار.

ب. أن لا تستخدم أو تنتج مواد خطرة مثل المواد القابلة للاشتعال والمواد المتفجرة والمواد السريعة الاشتعال، والمواد المشعة، والمواد السامة.

ج. أن لا تكون ذات تأثير سلبي على الصحة أو السلامة العامة، كتلك التي تتعلق بإنتاج أو تصنيع أو تحضير أو معالجة أو تعبئة أو تغليف أو تجهيز أو نقل أو حيازة أو توزيع أو عرض أو و بيع أو تقديم المواد الدوائية أو المستلزمات الطبية.

د. أن لا تستخدم أو تنتج أو تتطلب استخدام معدات أو عملية تصنيع من شأنها استهلاك الخدمات أو البنية التحتية للمنطقة السكنية بما في ذلك المياه والكهرباء والصرف الصحي بشكل يتجاوز الحدود المألوفة للاستهلاك في المناطق السكنية.

- اشتراطات استخدام جزء البناء المخصص لأغراض العمل من داخل المنزل:

يشترط لترخيص ممارسة أي مهنة في المنزل ما يلي:

أ. أن لا تزيد المساحة المستغلة من المنزل لممارسة المهنة أو المهن المحددة في الرخصة على ما نسبته (15%) من المساحة الأرضية الإجمالية له أو على (25) مترًا مربعًا أيهما أقل، حيث يسمح باستغلال المساحة المخصصة للعمل للأغراض السكنية.

ب. أن لا تتم ممارسة المهنة خارج حدود البناء المفرز أو المغلق للمنزل كالشرفات المكشوفة أو أي شرفة غير مسقوفة أو المنور أو الساحات أو الكراجات أو أي جزء مكشوف الجانب أو الجوانب من البناء وإن كان مسقوفًا ويقع ضمن حدود المنزل.

ج. عدم إحداث أي تعديل أو تغيير في شكل البناء الخارجي الذي يقع فيه المنزل.

د. عدم إحداث أي تعديل أو تغيير داخل المنزل يؤثر على طبيعة استخدامه السكني.

ه. عدم استخدام أي لافتة إعلانية على المبنى الذي يقع فيه المنزل أو على البناء الفرعي التابع له بما في ذلك الأسوار والأعمدة والمداخل والأبواب والشرفات والمنور والبروز المعماري أو أي مظلة أو أي مركبة يتم إيقافها بالمنطقة المحيطة بالمنزل، على أنه يسمح استخدام قارمة لا تتجاوز مساحتها (15 سم*5 سم) على باب المنزل فقط، موضح فيها الغايات ورقم الرخصة.

التحديات العامة

بعد إقرار التعليمات واستعراض آلية تطبيقها من قبل دائرة مراقبة الشركات وتدقيق شروط ترخيص ممارسة مهنة من المنزل، فإننا خلصنا إلى مجموعة من التحديات التي قد تظهر على أرض الواقع لتمنع السوريين بشكل خاص والأردنيين بشكل عام من التقدم للحصول على الترخيص وهذه التحديات بمجملها هي:

- اعتماد نوعين فقط من أنواع الشركات وهي المسؤولية المحدودة والتضامن، ونظرًا لطبيعة أنواع الشركتين ومتطلبات التسجيل وما يتطلبه من إجراءات بعدها، فإن ذلك سوف يشكل تحديًا أمام السوريين في تأسيس شركات ومن ثم الحصول على الرخصة. على سبيل المثال، في الشركات ذات المسؤولية المحدودة يتوجب الأمر تعيين مدقق حسابات عند التسجيل والالتزام بوجوده وتقديم ميزانيات سنوية، وهذا يزيد من الأعباء المالية والتكلفة إذا ما تم تسجيل شركة لغايات ممارسة العمل المنزلي بالمقارنة مع حجم العمل وطبيعة الدخل والنشاط الذي سوف يمارسه الشخص من داخل المنزل، عدا عن الالتزام بإعداد محاضر اجتماع وغيرها من التبعات القانونية.
- أما إذا ما تم اللجوء إلى شركات التضامن وإن كانت لا تتضمن شرط وجود مدقق وتقديم ميزانيات سنوية وغيرها من الأمور القانونية الدقيقة مثل محاضر اجتماع، فإنه لا يجوز تسجيل شركة باسم شخص واحد، بل يتوجب أن يكونا شريكين اثنين على الأقل، وهو أمر يزيد أيضًا من التحدي وصعوبة الإجراء وهو توفير شريك آخر، عدا عن تكلفة الرسوم وغيرها من التبعات القانونية كأن يكون الشركاء في شركات التضامن متضامنين لسداد الديون حتى من أموالهم الخاصة.
- أيضًا، يعد التحدي المالي أحد التحديات التي قد تواجه السوريين من حيث تكلفة تسجيل شركة تضامن أو شركة ذات مسؤولية محدودة، حيث قد تبلغ بالحد الأدنى 350 دينار وقد تزيد عن ذلك بكثير، وهذا المبالغ تعتبر عالية بالنسبة للسوريين وسيواجهون صعوبة في تأمين المبلغ.
- وعليه فإن اعتماد المؤسسات الفردية هي خطوة مهمة جدا لتشجيع اللاجئين السوريين على استخدام هذا النوع من المؤسسات لغايات الحصول على رخصة لممارسة مهنة من المنزل نظرا لسهولة الإجراءات والمتطلبات والرسوم بالمقارنة مع أنواع الشركات الأخرى الا أنه تبقى مسائلة اعتماد وثيقة جواز السفر دون غيرها من الوثائق سيشكل عائق أمام اقبال السوريين لذلك لصعوبة توفير هذا المطلب وفقا للظروف التي تحيط باللاجئين السوريين وعدم توفر هذه الوثيقة لديهم.
- أيضًا، تعتبر الالتزامات الضريبة من التحديات التي تتبع تسجيل الشركات لغايات الترخيص وما يترتب عليها من تبعات قانونية يتوجب على مالك الشركة معرفتها ومتابعتها والالتزام بها تجنبًا للمسؤولية الضريبية وتبعاتها القانونية من حيث تقديم الإقرارات، ومسك الفواتير، والحسابات المنظمة بشكل أصولي ومعايير محاسبية معينة، وهو أمر يزيد من صعوبة الإجراءات ومن التحديات التي يواجهها السوريون في ترخيص عمل من المنزل، الأمر الذي يتطلب أيضًا زيادة المعرفة والتوعية حول الالتزامات الضريبية والحاجة إلى الاستعانة بخبراء ومختصين من محامين ومدققي حسابات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التكلفة المادية عليهم.
- من ناحية أخرى، وعلى الرغم من التحديات التي تواجه السوريين في تسجيل الشركة كما أوضحنا أعلاه، إلا أن الحصول على الرخصة يبقى مرهونًا ومشروطًا بموافقة صاحب المنزل وقبوله تصديق عقد الإيجار، حيث تشترط التعليمات وجود موافقة وعقد إيجار مصدق من صاحب المنزل، وبالتالي يزيد هذا الشرط من صعوبة الإجراء حيث يتطلب الأمر إقناع صاحب المنزل، مع الإشارة إلى أنه على أرض الواقع، ومن خلال العديد من حالات السوريين الراغبين بترخيص عمل منزلي ولم تُستكمل الإجراءات، كان رفض صاحب المنزل تزويدهم بالموافقة والأوراق اللازمة لغايات تصديق عقد إيجار خوفًا من التبعات القانونية التي قد تطاله عدا عن التبعات الضريبية التي قد تترتب عليه الذي سببًا في عدولهم عن الفكرة وإيقاف إجراءات الحصول على الترخيص.

التوصيات

بناءً على ما سبق، فإننا ومن خلال استعراض التحديات وإجراءات التسجيل ولضمان تشجيع السوريين بشكل خاص والأردنيين بشكل عام على ترخيص ممارسة مهنة من المنزل نقترح التوصيات التالية:

- أن يتم فتح الباب والسماح للسوريين بتسجيل مؤسسات فردية لغايات ترخيص ممارسة مهنة من المنزل، وهو النوع الذي يتناسب مع القدرات المالية وطبيعة الأعمال المنزلية التي تعتبر أعمالًا بسيطة وليست مشاريع ضخمة تتطلب طبيعتها أن يتم تسجيل شركات مثل شركات ذات مسؤولية محدودة أو تضامن.
- إطلاق حملة توعية للسوريين والاردنيين حول تفاصيل إجراءات تعليمات العمل المنزلي، لدحض الشائعات الخاطئة المنتشرة حول الموضوع وللحماية من الاستغلال.
- توفير خدمات قانونية مجانية للسوريين والأردنيين غير المقتدرين والراغبين بمتابعة إجراءات تسجيل عمل منزلي.
- توفير مساعدات مالية كافية لتغطية الرسوم والمصاريف المصاحبة لإجراءات تسجيل العمل المنزلي.
- استمرار تقديم الدعم المناسب لأفكار العمل المنزلي بشكل يتناسب مع واقع الحال، يضمن تحقيق دخل للفرد مع إمكانية استمرارية هذا العمل من خلال إعداد دراسات حول متطلبات الحاجة السوقية، ومن خلال برامج التدريب المهني لأنواع العمل المنزلي مثل قطاعات تحضير الأطعمة، والحرف اليدوية، والخياطة ضمن برامج ممولة وغير مدفوعة الأجر.
- منح تسهيلات واعفاءات ضريبية سواء ضريبة دخل و/أو مبيعات للأعمال التي تمارس من المنزل شريطة وجود رخصة صادرة حسب الأصول، وتخفيف الإجراءات والالتزامات القانونية الضريبية على مثل هذه المشاريع.
- إلغاء شرط موافقة صاحب المنزل على الأقل والاكتفاء بعقد إيجار مصدق مع ضمانات تناسب طبيعة العمل المنزلي وطبيعة ومساحة المنزل وموقعه، بشكل يضمن عدم التسبب بضرر للمنزل و/أو للسكان والمنطقة ككل.
- اعتماد وثيقة الخدمة الخاصة بالجالية السورية الصادرة عن وزارة الداخلية كوثيقة تعريف شخصي بدلا من وثيقة جواز السفر.

P.O.Box: 930560
Amman11193 Jordan
Tel: +962 6 46 17 277
Fax: +962 6 46 17 278
www.ardd-jo.org

ar_renaissance
ArabRenaissance

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development